

أثر مدخلات القطاع السياحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

Impact of tourism sector inputs on economic diversification- Case study of Algeria during 1995-2016

بن حركات مولود¹، بو عافية رشيد²

¹طالب دكتوراه، المركز الجامعي عبد الله مرسلتي تيبازة،

الجزائر، Benharkatmiloud2016@gmail.com

²أستاذ التعليم العالي، المركز الجامعي عبد الله مرسلتي تيبازة، pgrseco42@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/01/19 تاريخ القبول: 2022/02/08 تاريخ النشر: 2022/03/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر مدخلات القطاع السياحي والمتمثلة في كل من حجم العمالة، الاستثمار الرأسمالي، الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع السياحة على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2016.

وخلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الاستثمار السياحي الرأسمالي في القطاع السياحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر، أي كلما ازداد الاستثمار الرأسمالي بوحدة واحدة زاد قيمة التنويع الاقتصادي في الجزائر بـ 0.01.

كلمات مفتاحية: السياحة، الاستثمار السياحي، الإنفاق السياحي، التنويع الاقتصادي.

تصنيف JEL: 83، L، XN1.

Abstract:

This study aimed to emphasize the impact of tourism sector inputs including employment, capital investment, local and foreign investment in tourism sector on economic diversification in Algeria during 1995-2016.

It concluded that there is a positive significant relationship between capital tourism investment in tourism sector and economic diversification in Algeria. Therefore, the more capital investment increases by a one unit, the more economic diversification value increases by 0.01 in Algeria.

Keywords: Tourism Investment; Tourism Expenditures; Economic Diversification
Jel Classification Codes: XN1, XN2.

المؤلف المرسل: مولود بن حركات، Benharkatmiloud2016@gmail.com

1. مقدمة:

تعد الجزائر ضمن الدول التي تعتمد على الجباية البترولية كمصدر أساسي لإيرادات العملة الصعبة للأجل تعغطية جميع نفقاتها إذ يعد النفط من بين أهم السلع المتداولة في الأسواق العالمية حاليا التي تتأثر أسعاره بقوة العرض والطلب والاحتياطات النفطية الأجنبية للدول المنتجة والمصدرة له، فمنذ انخفاض أسعار النفط في مطلع 2014، وأصبحا دون 50 دولار للبرميل، مما أدى بدخول الجزائر في العديد من المشاكل، كان لزاما عليها اتخاذ حزمة من الاستراتيجيات لأجل تدارك الأوضاع الراهنة واتخاذ تدابير مجدية، للخروج من الأزمة الخائقة التي عرفتتها بعض الدول الريعية.

ومن بين هذه الاستراتيجيات التنويع الاقتصادي إذ يعتبر تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات كالقطاع الزراعي كالقطاع الصناعي قطاع الخدمات، وقطاع النقل، قطاع السياحي لأجل مسابرة الأوضاع الراهنة وعليه فلا بد من قطاع بديل مستدام لتمويل العجز الفادح في الميزانية العامة للدولة، ويعد قطاع السياحة أحد القطاعات التي شهدت اهتماما متزايدا خلال العقود القليلة الماضية بوصفه، حيث يشكل أحد موارد التنمية الشاملة والمعوّل عليه لا لسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي.

وتشير التقارير الصادرة من منظمة السياحة العالمية في الأمم المتحدة United Nations world Tourism Organisation UNWTO إلى ارتفاع مؤشر السياحة الدولية بنسبة 4% في النصف الأول من عام 2019، حيث ارتفع عدد السياح الدوليين بنسبة 4% من يناير إلى يونيو 2019، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وفقاً لأحدث مقياس عالمي للسياحة صادر عن منظمة التجارة العالمية، والذي نشر قبل الجمعية العامة للمنظمة العالمية للسياحة، وكان النمو تحت قيادة الشرق الأوسط (8%) وآسيا ومنطقة الباسيفيكي (6%). فقد سجل عدد الوافدين الدوليين في أوروبا نمواً بلغ 4%، بينما شهدت أفريقيا (3%) والأميركيتان (2%) نمواً أكثر اعتدالاً. تلقت الوجهات في جميع أنحاء العالم 671 مليون سائح دولي في الفترة ما بين يناير ويونيو 2019، أي ما يزيد بنحو 30 مليون سائح عن الفترة نفسها من عام 2018 وما إلى ذلك ومن المتوقع إلى إن يصل عدد السياح إلى 1.6 مليار سائح في عام 2020، وبمعدل نمو سنوي طويل الأجل يبلغ أكثر من 5% سنوياً، وفي هذه الدراسة نحاول معرفة مدى اثر مدخلات القطاع السياحي وأثرها على التنويع الاقتصادي وعليه يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي الذي سيكون أساس هذا البحث كالتالي: ما مدى تأثير مدخلات القطاع السياحي في التنويع الاقتصادي في الجزائر؟.

وبناء على السؤال الرئيسي المطروح أعلاه فإننا نقدم الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟
- ما هي انعكاسات الاستثمار السياحي في الجزائر؟

الفرضيات: واستنادا إلى ذلك ستكون فرضيات هذا البحث مصاغة وفق ما يلي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الاستثماري الرأسمالي في القطاع السياحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر؛

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمالة في القطاع السياحي والتنوع الاقتصادي في الجزائر؛

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الأجنبي المباشر للسياحة والتنوع الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة: يستمد هذا البحث أهميته من أهمية القطاع السياحي الذي يعتبر كبديل استراتيجي خاصة في ظل تدهور مداخل الدولة التي كانت تعتمد على الجباية البترولية في تعبئة مواردها المالية، لذا يجب الإحاطة بمختلف محددات هذا القطاع من أجل تعزيز التنوع الاقتصادي.

هدف الدراسة: يهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أهم مدخلات القطاع السياحي وأثرها على التنوع الاقتصادي في الجزائر، من أجل تطوير هذا الذي يعتبر كبديلا استراتيجي في ظل الأوضاع الراهنة، وفي خضم ذلك إلى تحقيق الأهداف:

- التحديد الدقيق لمفهوم كل من السياحة، والتنوع الاقتصادي؛

- معرفة مدخلات قطاع السياحة وتحديد أثرها على التنوع الاقتصادي في الجزائر؛

حدود الدراسة: من أجل معالجة إشكالية الموضوع فقد تم تحديد الإطارين المكاني والزمني للدراسة حيث يتجلى الإطار الزمني في فترة الدراسة التي حددت ما بين 1995-2016، أما فيما يخص الإطار المكاني فإن هذه الدراسة تمس قطاع السياحة في الجزائر.

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة الإجابة على السؤال الرئيسي واختبار صحة الفرضيات، فإننا سنعتمد على المنهج الاستنباطي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد البحث، والمنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية وأدوات الاقتصاد القياسي لتقدير أثر مدخلات القطاع السياحي في التنوع الاقتصادي في الجزائر.

ولمعالجة الموضوع ارتأينا تقسيم جوانب الدراسة إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: الإطار العام للسياحة والتنوع الاقتصادي؛

المحور الثاني: أثر مدخلات السياحة على التنوع الاقتصادي

2. الإطار العام للسياحة والتنوع الاقتصادي:

1.2 مفاهيم أساسية في السياحة:

1.1.2 مفهوم السياحة:

أول تعريف محدد للسياحة كان عام 1905 من طرف العالم الألماني جويبرفريدلر فعرفها بأنها: ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس إلى الشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا إلى نمو الاتصالات وعلى الأخص بين الشعوب (أوريسي، 2018، صفحة 4)، أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.E.C.D): فترى في السياحة أنها صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع، وتعرف كذلك بأنها ظاهرة من الظواهر العصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة ودقتها و الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة (يوسف كافي، 2014، صفحة 18).

السياحة بشكل عام هي نشاط يقوم به فرد أو مجموعة افراد يحدث منه انتقال من مكان الى آخر، أو من بلد الى آخر، بغرض أداء مهمة معينة، أو زيارة مكان معين أو أماكن عدة بغرض الترفيه، وينتج منه الاطلاع على حضارات وثقافات أخرى، وإضافة معلومات ومشاهدات عديدة والالتقاء بشعوب وجنسيات متعددة. (غرايبي، 2012، صفحة 19) وعليه يمكن استخلاص من هذه التعاريف على ان السياحة ظاهرة إنسانية تتمثل في انتقال السائح من مكان لآخر حسب الرغبة الشخصية، في فترة لا تقل على 24 ساعة ولا تتعدى سنة.

2.1.2 فوائد السياحة:

يمكن حصر أهم فوائد السياحة في:

1. المساهمة في زيادة الدخل الوطني، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وذلك بنفقة السياح؛
 2. توفير العملة الصعبة؛
 3. توفير مناصب شغل عديدة والتقليص من البطالة؛
 4. استرجاع طاقات العمل لقوتها نتيجة لما توفره لها السياحة من الراحة والاستجمام.
 5. تدعيم العلاقات مع الشعوب الناتج عن التعارف والاطلاع على الثقافات والحضارات؛
 6. الحفاظ على الآثار التاريخية وترقيتها؛
 7. ترقية الصناعات التقليدية والتراث الثقافي
- (بن غضبان، 2015، صفحة 49):

3.1.2 أهمية السياحة: تتمثل أهمية السياحة:

1. فهي تهدف الى المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي
2. جذب رؤوس الأموال الى البلد من حيث العملات الصعبة ورؤوس الأموال الضخمة
3. تساعد في تشغيل عدد كبير من الايدي العاملة والقضاء على البطالة
4. تعتبر السياحة سوق زاهر بالصناعات المختلفة كصناعة والتجارة والزراعة
5. تزداد أهمية السياحة خاصة في الدول النامية التي تهدف الى تحقيق فائض أو موازنة في مجال ميزان المدفوعات وتحقيق فائض في مجال العملة الصعبة
6. السياحة كصناعة لها أهميتها الخاصة تستمد من تأثيرها على بنيان وأداء الاقتصاد القومي. (مقابلة، 2007، صفحة 26):

4.1.2 أنواع السياحة:

يمكن حصر أنواع التنويع الاقتصادي في (راتول وزيان، صفحة 40):

- السياحة المحلية: هي تشمل أنشطة السائح المقيم داخل البلد المرجعي (أي بلد إقامة السائح) سواء كجزء من رحلة سياحية محلية أو كجزء من رحلة سياحية خارجية؛
- السياحة الوافدة: وهي تشمل أنشطة الزائر غير المقيم داخل البلد المرجعي في رحلة سياحية وافدة؛
- السياحة المغادرة: وهي تشمل أنشطة زائر مقيم خارج البلد المرجعي، سواء كجزء من رحلة سياحية خارجية، أو كجزء من رحلة سياحية محلية؛

-**السياحة الداخلية:** وهي تضم السياحة المحلية والسياحة الوافدة، أي أنشطة الزوار المقيمين داخل وخارج البلد المرجعي، سواء جزء من رحلات السياحة المحلية أو الخارجية؛
-**السياحة الدولية:** وهي تضم السياحة المحلية والسياحة المغادرة، أي أنشطة الزوار المقيمين خارج البلد المرجعي في رحلات السياحة الوافدة.

2.2 الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

يتمثل التنوع الاقتصادي أحد أفضل الاستراتيجيات الذي تبنته معظم البلدان الريفية، للخروج من الأزمة وزيادة مصادر الدخل، وتقليل المخاطر المحدقة.

1.2.2 تعريف التنوع الاقتصادي:

للتنوع تعريفات متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة ففي حين يربط البعض التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنوع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها أو تخضع إلى انخفاض مزمّن، ويمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنوع حسب اتجاه كل منهما، فهناك التنوع الأفقي الذي يترافق تحقيقه مع توليد منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع المنتج، والتنوع الرأسي الذي يستلزم إضافة مراحل إنتاجية إلى المدخلات المحلية أو المستوردة (أوريسي، 2018، صفحة 692)، ويعرف أيضا على أنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (قروفر، 2016، صفحة 637)، وعليه بعض الاقتصاديون بأن التنوع الاقتصادي هو تنوع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة (مهدي، 2008، صفحة 32).

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء مفهوم شامل للتنوع الاقتصادي على أنه إيجاد بدائل متنوعة للدخل بغض النظر عن قطاع المحروقات وخاصة البلدان النفطية، والانتقال لإنشاء قاعدة صناعية وزراعية وخدمائية قصد تقليل المخاطر والابتعاد كل البعد عن الأزمات المالية والاقتصادية وتقاديرها وزيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

2.2.2 مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

يُقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز (concentration) كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندالهيرشمان - Herfindahl Hirschman Index والذي يختصر بالشكل (H.H.I) ويعد الأكثر شيوعا. وتُعطي هذه المؤشرات مقاييس مقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي، وتُعطي صيغ كل واحد منهما بالعلاقة التالية:

-مؤشر هيرفندالهيرشمان: Herfindal - Hirshman

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n ((x_i/X)^2) - \sqrt{1/N}}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث أن:

N: عدد النشاطات؛

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات؛

i: قيمة المتغير في النشاط.

وتتراوح قيمة معامل هيرفندالهيرشمان بين الصفر والواحد بمعنى ($0 \leq H \leq 1$)، فإن كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة في الناتج المحلي الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها (أوريبي، 2018، صفحة 695).

مؤشر الأنكاد UNCTAD للتنوع: قامت الأمم المتحدة باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في اقتصاد التصدير، وتتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي (أحلام و أسيا، صفحة 79):

$$S_j = \frac{\sum_i^n |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث أن h_{ij} تمثل السلع i من جملة الصادرات أو الواردات للبلد j تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات العالم؛

ويقاس هذا المؤشر نصيب السلعة من إجمالي الصادرات، بالإضافة إلى ذلك يوجد مؤشرات أخرى تعتمد على خاصية التركيز منها مؤشر جيني (Gini Coefficient) ويعتبر من مقاييس التركيز وأبسطها ويحسب بالعلاقة التالية (أحلام و أسيا، صفحة 79):

$$G = 1 - \sum_{k=1}^n (x_k - x_{k-1})(y_k - y_{k-1})$$

حيث أن:

x_k : تمثل التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل المحور الأفقي؛

y_k : ويمثل التكرار التجمعي النسبي التصاعدي الذي يمثل على المحور العمودي (عدد القطاعات)

n: تدل على عدد القطاعات.

2.2.3 أهمية التنوع الاقتصادي:

يهدف التنويع الاقتصادي إلى إيجاد قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة وبما يسمى تقليص حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتتجلى أهمية التنويع الاقتصادي من خلال الآتي (بنين و بنين، 2016، الصفحات 79-80):

- تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية؛
 - توفير الحماية للاقتصاد من الأزمات الاقتصادية والمالية؛
 - زيادة الناتج والدخل القومي من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي؛
 - زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز القطاع الخاص؛
 - وتشمل سياسات التنويع التي يجب أتباعها تحقيق عدة أهداف أهمها هي:
 - تطوير القطاع الزراعي على ضوء ما يمتلكه من ثروة حيوانية ونباتية؛
 - تطوير قطاع الخدمات العامة؛
 - خصوصية بعض الصناعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية،
- كذلك من بين الأهداف الرئيسية لإستراتيجية التنويع الاقتصادي التقليل من الاعتماد على قطاع واحد، وتوسيع فرص الاستثمار، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء الدوليين وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، من خلال تنويع مصادر الإيرادات، وتوفير مناصب الشغل، وخلق مصادر للعملة الصعبة، إضافة إلى ضمان استمرارية التنمية الاقتصادية، من خلال تقليص المخاطر الاقتصادية، وتقليل حدة الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد، وخفض الآثار السلبية للتقلبات التي تشهدها الأسواق الدولية بشكل مستمر إلى جانب تحقيق الاكتفاء الذاتي، وزيادة الصادرات، والنقليل الاعتماد على الخارج (كيموش و شرون، 2018، صفحة 68).

2.2.4 أنواع التنويع الاقتصادي :

تتمثل أنواع التنويع الاقتصادي في:

- **التنويع الأفقي** (diversification horizontale): ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة أي على سبيل المثال قطاع البترول؛
- **التنويع الرأسي** (vertical diversification): ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات (سويح و بن طيرش، 2017، صفحة 209)؛
- **التنويع الجانبي** (diversification latérale): وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواق جديدة؛
- **التنويع الشامل** (totale diversification): والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة؛
- **التنويع الجغرافي** (géographique diversification): الذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات وبيئة الإنتاج الجديدة؛

-التنوع المالي(**diversification financière**): وهو ذلك الشكل من التنوع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن ان تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنوع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة(شارف، 2018، صفحة 37).

2.2.4 أهداف التنوع الاقتصادي:

- وتتمثل أهداف التنوع الاقتصادي كالآتي:
- تطوير منتجات أخرى غير المحروقات، كعامل مولد للدخل، لمواجهة حالة توقف الموارد النفطية أو انخفاضها (مورد غير متجدد)؛
 - الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛
 - زيادة أثر السحب(L) *effet d'entraînement* على مستوى القطاعات الأخرى؛
 - يعد دعم القطاعات غير النفطية ضرورة اقتصادية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات.
 - تحقيق استدامة وتنويع النمو فارتفاع درجة التنوع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة؛
 - خلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من الشباب وزيادة إنتاجية رأس المال البشري؛
 - الاستفادة من مزايا الانفتاح التجاري؛
 - التخفيف من تأثير الأزمات؛
 - تقليل المخاطر الاستثمارية فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها على عدد فتتنوع الاستثمارات وتوزيعها على عدد كبير من المنتجات، يقلص من المخاطر الاستثمارية ويزيد من عوائدها.

3. قياس أثر مدخلات قطاع السياحة على التنوع الاقتصادي في الجزائر:

سنحاول من خلال هذا الجزء بناء نموذج قياسي يوضح أهم مدخلات القطاع السياحي في الجزائر وأثرها على التنوع الاقتصادي، وذلك بناء على ما قدمته البحوث العلمية المحكمة (الدراسات السابقة) سواء الوطنية منها أو الأجنبية، وبالاعتماد على الدراسات السابقة في هذا المجال ارتأينا اعتماد النموذج القياسي الخطي الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \beta_4 x_{4t} + \beta_5 x_{5t} + \beta_6 x_{6t} + \beta_7 x_{7t} + \beta_8 x_{8t} + \beta_9 x_{9t} + \beta_{10} x_{10t} + \beta_{11} x_{11t} + \beta_{12} x_{12t} + \beta_{13} x_{13t} + \beta_{14} x_{14t} + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث:

- Y : التنوع الاقتصادي؛
- x_1 الإنفاق على السياحة الترفيهية؛
- x_2 نسبة القطاع السياحي من العمالة؛
- x_3 المساهمة الاجمالية للقطاع السياحي في العمالة؛

- x_4 مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي؛
- x_5 الاستهلاك الداخلي للسياحة والسفر؛
- x_7 الإنفاق السياحي المحلي في القطاع السياحي؛
- x_8 مساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- x_9 النفقات السياحية الحكومية للقطاع السياحي؛
- x_{10} الاستثمار السياحي الرأسمالي؛
- x_{11} نفقات السفر والسياحة الصادرة في القطاع السياحي؛
- x_{12} الإنفاق الأجنبي في القطاع السياحي؛
- x_{13} عدد الموظفين في القطاع السياحي بالألف؛
- x_{14} نسبة الإجمالية للعمالة في القطاع السياحي؛

1.3 إيجاد النموذج الأمثل: بما أن النموذج المقدر يأخذ الصيغة الخطية وبالاعتماد على الفرضيات الكلاسيكية فإنه يمكننا استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لإيجاد المعادلة الخطية للنموذج ولهذا الغرض أدرجت متغيرات الدراسة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية النسخة 25 (SPSS25).

وباستخدام أسلوب الانحدار التدريجي المتعدد، (StepwiseRegressionMethod)، تمكنا من تحديد المتغيرات التي تؤثر على معدل النمو في القطاع السياحي، هذا أن الطريقة المستخدمة هنا تعتمد على إدخال المتغيرات تدريجيا، مع إجراء عملية التقدير عند كل عملية إدخال للمتغير، وفي الأخير نتوصل إلى النموذج الأمثل، وقد أعطت نتائج التقدير بالاعتماد على الطريقة المذكورة ما يلي:

الجدول 1: اختيار المتغيرات المؤثرة في النموذج باستخدام طريقة Stepwise

Variables Entered/Removed ^a			
Mo del	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	x10	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= ,050, Probability-of-F-to-remove >= ,100).

a. Dependent Variable: y

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه قد تم استبعاد جميع المتغيرات المدرجة في النموذج باستثناء المتغير x_{10} ، حيث وحسب هاته الطريقة فإن المتغيرات المستبعدة لا تؤثر على مؤشر التنوع الاقتصادي، وبالتالي فإن النموذج الذي يستند عليه للتعبير عن مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر هو ذلك الذي يعتمد على متغير الاستثمار السياحي الرأسمالي، ويمكن تلخيص نتائج هذا النموذج في الجدول التالي:

الجدول 2: معامل التحديد النموذج

Model Summary ^b

أثر مدخلات قطاع السياحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

M o d e l	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,784 ^a	,615	,596	,0338750399949 08	1,442
a. Predictors: (Constant), x10					
b. Dependent Variable: y					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25

يتضح من خلال الجدول أن علاقة ارتباطية قوية نسبيا بين المتغيرين (الاستثمار السياحي الرأسمالي، والتنويع الاقتصادي)، حيث أن معامل الارتباط يعادل 0.78، أما معامل التحديد الذي يساوي 0.615 فيشير إلى نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع، ففي هذه الحالة نجد أن التغيرات في مؤشر التنويع الاقتصادي يمكن أن تكون كنتيجة للتذبذب الذي يشهده قطاع الاستثمار السياحي الرأسمالي ونسبة 61.5%، وهذه نسبة متوسطة نوعا ما، أما قيمة Durbin-Watson فيتم الاعتماد عليها للتأكد من وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج، إلا أننا سنعتمد فيما سيأتي على اختبارات أكثر كفاءة لمعرفة إن كانت السلسلة تحتوي على مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

الجدول 3: تحليل التباين للنموذج

ANOVA ^a						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	,037	1	,037	32,005	,000 ^b
	Residual	,023	20	,001		
	Total	,060	21			
a. Dependent Variable: y						
b. Predictors: (Constant), x10						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS25

يمثل الجدول أعلاه جدول تحليل التباين، والذي يستخدم في العادة للدلالة على الجودة الإحصائية العامة للنموذج، ويبين الجدول من خلال قيمة فيشر المحسوبة وكذا قيمة احتمالها sig (تقرب من الصفر) أن النموذج المقترح للتعبير عن العلاقة بين المتغير التابع (التنويع الاقتصادي) والمتغير المستقل (الاستثمار السياحي الرأسمالي) مقبولة من الناحية الإحصائية.

الجدول 4: نتائج تقدير معاملات نموذج التنويع الاقتصادي

Coefficients ^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	,239	,019		12,587	,000
	x10	,001	,000	,784	5,657	,000

a. Dependent Variable: y

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 25

يبين هذا الجدول نتائج تقدير معاملات نموذج التنويع الاقتصادي بالاعتماد على متغير الاستثمار السياحي الرأسمالي كمتغير مفسر، ويشير الجدول إلى أن معلمة تأثير متغير الاستثمار الرأسمالي السياحي لا تتعدى 1%، وهاته النسبة تعبر عن التغير الذي يحدث في مؤشر التنويع الاقتصادي في حال إضافة وحدة استثمار واحدة في القطاع السياحي، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية التي تقر بوجود علاقة طردية بين عملية الاستثمار عموما والتنويع الاقتصادي، في حين أن الثابت في هاته المعادلة فقدر بـ 0.239 فيعبر عن القيمة التي يأخذها مؤشر التنويع الاقتصادي في غياب الاستثمار السياحي.

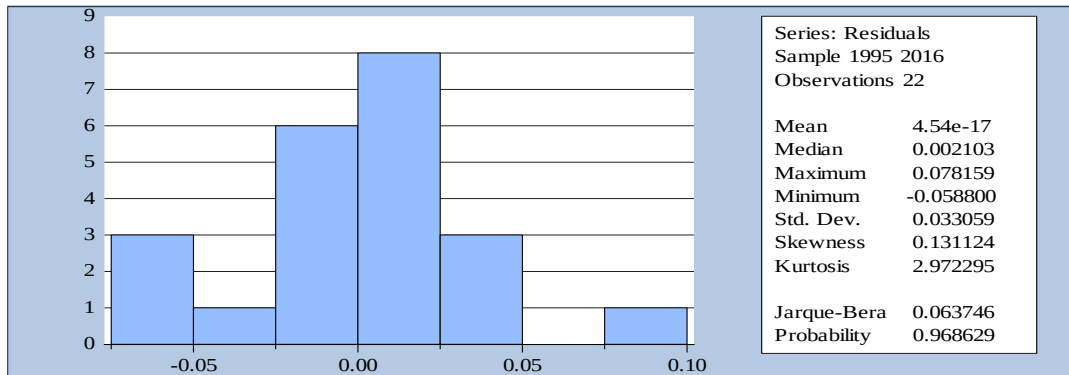
ومن جهة أخرى يتبين لنا أن معاملات هذا النموذج ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، وهذا دليل أن القيم الاحتمالية لاختبار ستيودنت لمعلمتي النموذج (الثابت والميل) أقل من مستوى المعنوية ($sig = 0.00 \leq 0.05$).

2.3 اختبارات التشخيص:

لا يمكن اعتماد هذا النموذج إلا بعد التأكد من خلوه من مشاكل القياس الاقتصادي، والتحقق من مطابقة معلماته مع واقع النظرية الاقتصادية:

- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير: يمكننا اختبار JARQUE-BERA من التأكد من أن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، ويمكن تلخيص نتائج هذا الاختبار في الشكل التالي:

الشكل 1: اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال الشكل أن الأعمدة البيانية الممثلة لبواقي التقدير تتوزع وفقاً للشكل الجرسى الذي يميز التوزيع الاحتمالي الطبيعي، وهذا يوحي بأن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يؤكد اختبار jarquebera، حيث أن القيمة المحسوبة لهذا الاختبار تقل عن القيمة الجدولية عند مستوى 5% (لأن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%)، وبالتالي تقبل فرضية العدم التي تنص على أن بواقي التقدير لهذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: إن وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء غالباً ما يؤدي إلى نتائج تقدير مزيفة للنماذج، لذلك فإن أخذ القرار في استخدام النماذج القدرة في عملية التنبؤ أو تفسير الظواهر الاقتصادية يجب أن يتخذ بعد التأكد من خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، وفي هذا الصدد نلجأ إلى اختبار LM Test، الذي يعتد على اختبار فيشر للتأكد من الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ويمكن تلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول 5: نتائج اختبار LM-Test:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.792190	Prob. F(2,18)	0.4680
Obs*R-squared	1.779804	Prob. Chi-Square(2)	0.4107

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

يتضح من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية العدم التي تقر بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير.

-اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي: نستخدم هنا اختبار ARCH للتأكد من فرضية تجانس تباين حد الخطأ في النموذج المقدر، وتلخصت نتائج هذا الاختبار كما يلي:

الجدول 6: نتائج اختبار ARCH للتأكد من تجانس حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.389257	Prob. F(1,19)	0.5401
Obs*R-squared	0.421595	Prob. Chi-Square(1)	0.5161

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10
يتبين لنا من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر أقل من 05.0 وعليه
نقبل فرضية ثبات أو تجانس حد الخطأ للنموذج المقدر.
-اختبار RamseyReset: يستعمل هذا الاختبار عادة للتأكد من مدى ملائمة الصيغة
الدالية المستخدمة في النموذج المقدر ويمكن تلخيص نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول 7: نتائج اختبار RAMSEY RESET

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: Y X10 C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.728790	19	0.4750
F-statistic	0.531135	(1, 19)	0.4750
Likelihood ratio	0.606559	1	0.4361

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10
بما أن القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات المدرجة في الجدول أكبر من مستوى
المعنوية 5% فإننا نقبل فرضية عدم التنص على أن الصيغة المستخدمة في التعبير على
العلاقة بين المتغيرين المذكورين يمكن قبولها من الناحية الإحصائية.
2.3 التفسير الاقتصادي للنتائج: بعد اجتياز النموذج لمختلف الاختبارات الإحصائية تأتي
إلى تفسير معلمات هذا النموذج من الناحية الاقتصادية:

$$y = 0,239 + 0,01x_{10t} + \varepsilon_t$$

استنادا إلى المعادلة أعلاه نجد أن هناك عر (غرابية، 2012)لاقة طردية بين
المتغير التابع التنويع الاقتصادي والإنفاق الاستثماري في القطاع السياحي حيث كلما هذا
الأخير بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع التنويع بـ 0.01 وحدة، أي كلما ازدادت نسبة
الاستثمار في القطاع السياحي كلما انعكس ذلك بصورة إيجابية على التنويع الاقتصادي.
4. خاتمة:

إن الإجابة على السؤال الرئيسي ارتبط بالبحث فيما مدى صحة أو نفي الفرضيات
المعطاة في مقدمة البحث، وبعد الدراسة والتحليل النظري والتطبيقي كانت الإجابة عليها
(الفرضيات) كمايلي:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة ما بين الاستثمار الرأسمالي في
القطاع السياحي والتنويع الاقتصادي، وعليه عند ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي
نؤكد على صحة هذه الفرضية من خلال نتائج النموذج المتوصل إليه، والتي تشير على أنه
كلما ارتفع الاستثمار الرأسمالي في القطاع السياحي بوحدة واحدة يرتفع مؤشر التنويع
الاقتصادي بـ 0,01وحدة، أي أنه كلما زادت قيمة الاستثمار في القطاع السياحي فإن

ذلك سيعزز من زيادة الناتج المحلي الذي ينعكس بصورة إيجابية على مؤشر التنويع الاقتصادي.

أما بخصوص **الفرضية الثانية والثالثة** التي تنص على التوالي: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمالة في القطاع السياحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي في الجزائر، فهما خاطئتان، وذلك استنادا إلى نتائج المقدرة التي توحى بعدم وجود تأثير لكل من حجم العمالة والإنفاق الأجنبي في قطاع السياحة مع المؤشر التنويع الاقتصادي.

كما أفادتنا دراسة أثر مدخلات القطاع السياحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر الخروج بالنتائج التالية:

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة ما بين الاستثمار الرأسمالي في القطاع السياحي والتنويع الاقتصادي،

-سوء استغلال اليد العاملة في القطاع السياحي؛

-عدم توفر البنية التحتية من فنادق، ومطارات، ومنتجات سياحية، اللازمة لاستقطاب اليد العاملة لتوفير مناصب الشغل في القطاع السياحي؛

-عدم نية الدولة في الاستثمار في القطاع السياحي.

وبالنظر إلى النتائج السابقة ذكرها فإننا نقدم مجموعة من التوصيات الآتية:

يتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن مساهمة القطاع السياحي في نسب التنويع الاقتصادي لا تزال منخفضة، مما يجب علينا إعادة النظر في تطوير القطاع السياحي لكونه مصدرا حيويا متجدد وغير ناضب؛

-تقليل الاعتماد على إيرادات الجباية النفطية وتوجيه هذه الإيرادات في تنمية القطاعات الأخرى من بينها القطاع السياحي؛

-أحداث شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الاستثمار السياحي،

-استحداث بنوك خاصة لتمويل المشاريع السياحية والعقار السياحي؛

-استغلال بعض التجارب الناجحة لبعض الدول العربية من بينها تونس والمغرب أثر القفزة النوعية التي حققتها في المجال السياحي؛

-تشيد البنية التحتية وتهيئة الإقليم السياحي؛

-تحسين الخدمة وتطويرها لأجل زيادة التنافسية السياحية؛

-تطوير التسويق السياحي، وهذا عن طريق إنشاء واستحداث وسائل الاتصال من الانترنت وزيادة التدفق؛

-زيادة توعية الفرد وتزويده بثقافة سياحية من خلال إنشاء معاهد وفتح تخصصات في القطاع السياحي؛

-فتح المجال للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في هذا القطاع والنهوض من جديد؛

5. قائمة المراجع :

- أحمد محمود مقابلة. (2007)، صناعة السياحة ، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع. عمان- الأردن.

- فؤاد بن غضبان. (2015). السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، الإصدار الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- مصطفى يوسف كافي، (2014). مبادئ السياحة، الطبعة العربية الأولى، دار الإعجاز العلمي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
- هبة الله أوريسي، (2018)، دور الصناعة السياحية في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة – دراسة حالة (الجزائر، تونس، مصر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- خليف مصطفى غرايبي، السياحة الصحراوية وتنمية الصحراء في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى بيروت، لبنان، 2012، ص: 19.
- عبد الرحمان بنين و بغداد بنين، (2016). السياحة كبديل لتفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، العدد 01، ص: 80-90.
- طاء الله بن طيرش و جمال سويح، و ع، (2017)، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ص: 209.
- سهر غيلان مهدي، (2008)، دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق. مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 05، العدد 02، ص: 32.
- هبة الله أوريسي. (2018). الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنوع الاقتصادي – دراسة تحليلية خلال الفترة (2012-2016)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 09، ص: 692.
- نور الدين شارف، (2018)، فرص التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، ص: 37.
- منصور أحلام، و بن عمر أسيا. القطاع الفلاحي كمصدر للتنوع الاقتصادي وأداة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، ص: 79.
- محمد كريم قروف، (2016)، قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980/2014). مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، ص: 637.
- محمد راتول، و بروجية علي زيان. تقييم وتحليل التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا وفق مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) خلال الفترة (2015-2007). مجلة اقتصاديا شمال إفريقيا، العدد 14، ص: 40.
- عز الدين شرون و بلال كيموش، (2018)، مدى مساهمة قطاع السياحة في التنوع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة لملتقى دولي حول السياحة كآلية للتنوع الاقتصادي، ميلة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف.